عدد ٢٤٢ ـ الجزء الرابع ـ ثمن النسخة ١٠ فرنكات — الخميس ١٠ ذي الحجة ١٣٦٩ ـ ٢١ سبتامبر ١٩٥٠

مرشد الامة

جريدة علمية سياسية اسبوعية تصدر يوم الاحد ـ أسست عام ١٣٢٥ مديرها : سليمان الجادوي

MOURCHED EL-OUMMA

الادارة : نهج سوق اللفة عـدد ١٦ ـ تونس ـ الاشتراكات ٥٠٠ في السنة

المراسلات توجه باسم مدير الجريدة ولا ترد نشرت او لم تنشر

الاشتراكات الوصولات لا تكون إلّا بامضاء المدير ـ الحساب الجاري بالبريد عدد ١٣٢٤٩

كلمتنــــا حول الوزارة

التفاوضية الجديدة

اشرنا في غير هذا الى ارجاء كلمتنا عن تاليف الوزارة التفاوضية التي ورثت مقـاعد الوزارة الانتقالية والتي دخلت في سفر التاريخ بدون ان يسجل لها عملا يحسن ذكره سـوى خسارة وقت ثمين يعز مروره على امة في شوق الى عمل رجالها المخلصين فيمر ضائعا في الاقتبـالات والانتقالات والركض من هنا وهناك وابتسامات تعلوا الشفاه وان كان ذلك المرور الزمـني في جـانب السياسة الاستعمارية تربحا له قيمته عندهم ،شان من يسن قوانين معاملة الامم المستضعفة التي لا تطلب إلّا ارجاع حق سلب منها بتطويق الجنود وتحت قعقعة السيوف زاعما وان ذلك السلوك هو محمود العاقبة وانه يوذن باستطـالة التسلط واستدامة الحكم والنفوذ .

لذا اليوم نقول كلمتنا حيـال هيئة وزارية تفاوضية قد ظهرت فوق مسرح السياسة التونسية والتي قال عنها مؤلف ادوار الرواية انها اختيرت والفت لتهيأة اساس تشاد عليه هياكل الاصلاحات الموعود بها مرارا وتكرارا سواء من سلف له او من اسلاف له ايضا والتي لم تزل الاسماع منها تتصدع الى حد اليوم والانظـار تتحفز الى رؤية شبحها ماثلا للعيان غير معـتل او اعرج بشوق واوتياح ...

على أن الذي يقال حول هاته الهيئة الوزارية سلفا وحسب الفراسة انها نخبة قادرة على نصرة الموقف الحرج والدقيق جدا وذلك عند ما يكون الباب في نظرها دائما على مصراعيه خروجا وهو الشرط الاساسي في النجاح وبلا اطالة وتمسك ولا تشبث ولا خسارة وقت ليس بالهين على امة طال تعطشها لقبول ما ينتـظر من تحقيق ارجاع مركزها اليها في بلادها تصرفا ونفوذا. وذلك اسوة بسائر سعوب الارض الذين رد اليهـا استقلالها وحررت من ربقة الارهـاق عن كرم وسخـاء او عن كفاح وجلاد ... غير اننا نصارح برابنا إزاء سياسة اليوم ولا نخشى ملامـا ان موقفنا في نجاح هاته الوزارة هو استواء كفتي التفاؤل او اننا في دار لقمان لم نتحول ...!

وذلـك للقيود التي وضعها مؤلف الرواية في محيط التفاوض وان كانت شنشنة قد قيلب وكررت وسمعت من قبل حتى اصبحت لدى الساسة كاسطوانة الفونغراف تعاد عند الابان ... على انها لا تدل على حسن نية المؤلف الرواية ولا في تحقيق نجاح التفـاوض الذي سيبج بعدم تجـاوز حدود المعاهدات التي اكل الدهر عليهـا وشرب والتي من شانها في نظر القانون الاممي العام ان لا تابيد لها بحال لا سيما اذا كانت مطلقة او اضرت بالمتعاهدين ضررا ملموسا او بـاحدهما او كان موقوعها اكراها او بين قوي مدجج وضعيف مطوق العنق مكتوف الايدي قد دفعه الارهاب الى الرضاء بما لا يريد .لذا ولتلك القيود التي لا محل لها في المفاوضات

قد ابى علينا الاعتقاد بترجيح احدى الكفتين على الاخرى تفاؤلا او رجوعـا بخفي حنين ... على اننا لا نحتاج الى كناية في القول او في الحكم ان التجاء السلطة عند فزع الامة لهـا من شبح الفناء الذي يداهمها الى الاحتجـاج بالمعاهدات وذيول المعاهدات واحترام المعـاهدات ونزالها منزلة آيات الانجيل او كتاب مبين من عند الله يجب له التقديس والدوام والاحترام لا حجة فيه ولا برهان

فان في سنة ١٩٢٢ عند ما اشتد طلب الامة التونسية بلسان الحزب الحر الدستـوري الذي يراسه مؤسسه الزعيم الخـالد الذكر الشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤلف كتاب تونس الشهيدة رحمه الله وتكرر وفود الشكوى على السفارة الفرنسية هنا وعلى الخارجية الافرنسية هنـاك مع تاييد من صاحب العرش قدس سره عند ذلك فان غاية ما اجيب به الشعب على مطـالبه الحقة هو لا يخرج عن قيود وضعت اليوم في مجال التفاوض الوزاري لوضـع اساس الاصلاحـات التي من تلك القيود كان التذمر والشكوى ومنها الضرر المؤلم واليها الهدف في الحذف ووجوب الابطال شان التعاهد الذي يمليه الارهـاق ...! فان عميد السفارة في ذلك العهد عند مـا اشتد عليه الطلب وتكتلت الامة واستماتت في مطالبها الحياتية فاسرع ما جنح الى لعب دور سفسطائي كان مؤلما قاسيا قد نتج عنه اصلاحات ذلك العهد التي لم يرقص ها إلّا الاستعمار فقط حيث كانت صورية جوفاء في جانب الامة التونسية وللاستعمار قوة وانتشار ولمديري الادارات اطلاقا ملوكيـا بالمعنى الاتم تشرع ما تشاء وتوظف من تريد وتكيل لجـاليتها بلا حساب وتوصـد ابوابهـا في وجه التونسيين توظيفا بدون ان تخـجل ولا تخشى رقيب ... قد كان ذلك رغم وعـود صـاحب هاتيـك الاصلاحات وانهـا كمرحلة اولى التي سنصل بها الى برلمان تونسي صغير بدل المجلس الكبير الذي هو اليوم علة الامة ومنبع شقائهـا والتي لا تفتر عن طـلب محوه من لوحة الوجود كان منه اثر عاقبة ابتياعه لذمم خربة وابعاد هذا وتقريب ذاك ثم تعقب عمله بابتسامـات كثيرة حدث عنها انقسام في الاعضاء ...!

وعليه فهل لا يقال ان السياسة لم تزل تسقى من كاس واحد فاي رجحان لنا يؤمل من وزارة تفاوضية ناقصة في عددها وان البتر في الحسيات يكون دائما وهن القوة مفقود شد العضد كما ان النقص في المعنويات يقال عنه انه ناقص في البركات حيث لا يوجد حكومة اعضاؤهـا ستة فقط من الحكومات المتمدنة والعـجب قد كان ذلك بعد الوعود المعلن بها غير ما مرة انـها ستكون مؤلفة مع تسع وزراء وبزيـادة وزير للبريد .. حتى لا نذهب الى الاعتقاد في ذلك التركيب انه مشاب بسوء القصد للاقتصـار في جعل وزراء على راس ادارات هي متممة لهيـكل الحكومة المقـام عليه التصرف والنفوذ لا اكثر ولا اقل فوزير للصحة والشغل والزراعة والتجارة والحيطة والفلاحة هيئة اتمام فقط . ثم السكوت عن ادارة المال العامة وادارة الاشغال العـامة وادارة العلوم والمعارف حتى وددنا ان لا يتايد سوء القصد من هذا التركيب وذلك السكوت والاستثناء المريب ...! وترك اهم الادارات التونسيـة شغلا واكبرهـا نفوذا واعتبارا في حيز الاستثنـاء للاهم من غير تبرير فهلا يتساءل لما لم يكن لكل ادارة من الثلاثة وزير تونسي له ان يرسل بنظره الى تلك المغاور المظلمة في ادارة المال ويطلع على ما ينسج ويقنن مما به شقاء الامة التونسية في كل عام ضرائب واتاوات تئن من ثقلها الجبال، ينسجها مدير المـال ليصعد بالميزان الى حـد شهواته . ثم منه واليه جباية وصرفا ثم يرفع الميزانية التونسية تامة التحنيط الى وزارة خارجية حكومة بـاريس بدل ان تعدل هنا وتعرض هنـا طبق السنن الدولية وللشعور الذي يشعر به الوزير التونسي حيال امته الذي لا نشك في انه يتالم لألمهم ويهوله شبح الفقر الذي اخذ بخناقهم وكشر عن انيابه للانتقام وكل ذلك من ضرب الضرائب المتنوعة والصعود بالميزان وصرفه واستهلاكه عن غير هدى ولا خوف رقيب

كيف لا وان ادارة المال العامة في كل سنة يمطر سماؤها التشريـع الجبائي في ظروب من التفنن تقف عنده الظمائر شاخصة وتندهش العقول من عاقبة ذلك الصنيع الفقر حتى اصبـح المطلوب لا يدري اي باب يسد من ابواب الجبايات ضريبة الدخل الاداء على الاجور على العقارات على الحبوب على القانون على الحيوان على التنفس الشخصي فهو يفكر دائما من اين ياتي بهـا سيجبى منه وانه في كل ءان وانذارات الادارة تتساقط عليه من اداء البتينده مظـاعفة حسب تقديـرات الادارة واداء على المعاملات الذي ابتلي به هذا القطر دون سـواه من الشمال الافريقي يطالب به من ليس له حساب تجاري من مـاية الف فرنك الى ثمـانية ملايين فرنـك اداء ضـد الدين الاسلامي الذي يمـنع المطلوب باستخلاص مـا لم يقع عليه التعـاقد في البيع ودفعه الى ادارة المال كلزام واذا تقاعس المطلوب عن دفعه في الاجل المحدود. فغرم يتبع الاداء حسب ارادة الادارة ومـا تشتهيه . حتى قيل ان محصول الاداء المشار له قد تحصل منه ثلاثة ميليارات وتسعمـاية وخمسون مليون من الافرنكات لعام ٤٩ ... ومن العجب ان في الجزاير لم يفرظ بل زيد على الواردات وهو اداء جاير اصيبت به المعـاملات حتى قـال عنه احـد الافرانسيين الاقتصاديين انه اذا دام ستموت المعاملات وتنتحر التجارت وتفشل التجار ويؤيد ذلك الحكمة الخلدونية وهي اي ما سلطة ارهقة الرعية بثقل الظرايب وشاركتها في ارباح شئون العرظ والطف الا والفقر عاجل الرعية وان تلك السلطة المرهقة تصاب بالانهيـار. لكل ذلك قد كان الهلسع في الامة شديدا والمخـاوف تترايد من هذا التصرف المطلق فلم تعلق وثوقـا على هيئة لا يمكن لها مد الايدي الى فتح باب يلوح ان ايصاده ربما كان عن غاية وقصد غير مشرف وان مثل ما قلناه في ادارة المال يقـال في ادارة اشغال العامة التي لم يتسع صدرها لقبول وزير تونسي ليشرف على استهلاك المـلايين في بناء القصور واقامة الجسور وتعبيد الطرقات ولو الى منازل المعمرين الخاصة كما وقع لأمثـال المعمر (فينيك وغيره وحتى لا يتيسر لجناب مدير الاشغال العامة الحاكم بامره ان يطرد عملة تونسية ويصرفهم عن عملهم بدعوى ان الاعتماد المخصص لهم قد نفذ ولم تبقى الحاجة بهم قال ذلك ولم يوبخه ظميره ان لو كانوا من جنسه كيف تخلق لهم الاعمال غير المتعبة لا يعلمها إلّا مدير اشغال العامة وزميلـه كتاب مدير المال.. ثم لا تنسى ايها القاري ادارة العلوم والمعارف كيف استثنيت ايضا ولم يكـن على راسها وزير تونسي حتى تكون الوزارة التونسية وزارة بالمعنى الاتم فيسكن روع الامة التونسية على ابنايها الشردنو عاما وتؤمل اصـلاح ما فات وتستقبل عصرا جديدا وخطى لا يستطيع بعـد حناب مدير المعارف ان يتعلل بقلة المال لا يجاد معاهد للتعليم الكافية وان لا يفقد ايضـا عشرة ملائين من بين يديه ولم يجـد لها مصرفا حسب ما اشارت اليه بعض الزميلات اخيرا.

لان فقد المـال الذي يدعيـه جنـاب مدير المعارف يبطله وجود القصور الابناء الجاليـة ذكورا واناثا في كل مكان بالايالة هذا ولما شرحناه هو الذي حملنا على التوسط بان لا وثوق وان لا تشاؤم ثم المثابرة على العمل الموصل كشان من يطلب حقه في الحياة. كمـا نعترف أن موقف الوزراء كان دقيق جدا وغير جلي المطلوب لا سيما من القيود الذي اشرنا اليها ثم انتظار الراي العام لما ستجي به الايام.فلوزارة التفاوضية من ذلك بين رجاء واياس كما يظهـر.

غير أن الذي تتذلل به صعوبة الموقف وتقربه لناحية الفوز هو الاخلاص وحده . ثم إعتبـار أبواب الخروج غير موصدة أمـا ان اسات ذت الجلوس على الارائك الوثيرة وعز عليهـا المكان واستهوتها ضخامة الالقاب فان آية الكهف لهم في اتضاح لا محالة .

هذا وختام لكلمتنا هاته أن نبدي رأيا لنـا خاصا فان قبول البعض في حزب المعارضة الجديد الدخول بالوزارة التفـاوضية أن لا باس بذلك ليمكن الاطلاع على ما هناك وجها لوجه ولما عند القوم من الحجج الواهية غير ان لمرشـد الامة الانكار الصريح عن اظهار السرور منهم والابتهاج وفتح ابوابهم لقبول التهاني في المركز وفي فروعه في داخل المملكة سرورا طيره البرق وطـارت به الصحف الاستعمـارية كحجة على الرضى في الدخول في المراحل بتلك القيود وعده الاستعمار انتصارا لهم . وقد رمى به القـوم الذين كانوا يخطبون ويكتبون بالقلم العريض سطورا بارزة وصورا لامعة لانهم كمن أبهره شروق الفجر الكاذب فصلى صبحه قبل دخول الوقت بدون مراعـات شرطه الصحة في القبـول .

سليمان الجـادوي

الوزارة العدليـــة

واصلاح المحاكم الشرعية

كان للمقال الـذي كتبناه في عددنا الماضـي حول الديوان المعمر وفروعـه صداه المطلـوب حسب الرسائل التي وردت علينا لا لتقر بذلك الصداقة بل تشكو ما شكوناه ايضا طالبة منا متابعة استلفات نظر ذوي النفوذ الاعلا بتدارك الحالة التي عليها المحاكم .الشرعية دون سواها من رأسها الاعلا الى آخر فرع في اقصى الجنوب

ولذلك عملا بالواجب نتابع القول بالقـول مستلفتين نظر من يستلفلة اليوم من ذوي النفوذ كمعـالي وزير العدلية لان الشان شأنه اليوم من غير نزاع بان المحـاكم الشرعية التي يلوح من غض بصر الحكومة عليهـا وعدم اهتمامها بهذا الجانب المعتبر في حد ذاته وفي نظر الامة التونسية دهرا طويلا. حتى اعتبر ان الغض كسلاح يراد منه اهمال تلك المحاكم لحد الاضمحلال.

كيف وان اهتمام الحكومة يرى منهـا مصروفا لغيرهـا من الادارة بجهود وارتيـاح وتوفير اعتمادات وعملة ومتوظفين وربما لكثرتهم لا يجد البعض منهم عملا يقوم به الا انتظـار رأس الشهر ......

والحال ان المحاكم الشرعية هي في حـاجة أكيدة وجديرة بان تأخذ نصيبها من تلك العناية والاهتمام الحكومي وتقاسم سواها من الادارات التونسية كاعتبارها محاكم ذات شان من بنايات يناسب مقامها الشرعي ومتوظفين يوازى عددهم الشغل والحكم والابرام والاسراع والانجاز في فصل النوازل وتقسيم السلط الذي يلزم جعل كل طائر في عنق صاحبه مسؤول عليه. الخ الخ

ومن الاسف الشديد أن الحكومة لم تعمل لذلك حسابها ولم يظهر عليها ادنى اهتمام بل لـم تزل سائرة على غض الطرف كانها لم تسمع او انـه تصامم حتى حمل ذلك الغض والتصامم على مقصد سي لا يحسن ذكره ولا تحمد عقباه ....

فالمحاكم الشرعية قد دخلت في الميزان العـام بما يجي من الوراقها واحكامها تسجيلا عاما فهـي بذلك تمون الميزان العام فما باله يظهر لها بخل مادر اذا طلب لها ادنى اعتماد ولو قليل.

ومن المعلوم ان معالي وزير العدلية السـابق الذي رجع لمشيخة الاسلام رجوع الدر لمعدنة فكان نعمة كبري على المشيخة وصولة عامية وشخصية حزم وعمل قد كان طلب اعتمادا لشراء مكان تشاد علية محكمة كبرى ينقل اليها الديوان المعمور بناحية. فلم يجب لذلك الاعتماد الضئيل .فاصبح الاستقرار في المحكمة الباشقطاشية عار على حكومة اسلامية وعلى حكومة تعاهدت باحترام الشرع والشريعة وبيدها الميزان العام.وفي غضون هذا نرى ان ادارة المال تجود على الاشغال العامة باعتمادات تتجاوز السبع مليارات لجلب المياه وغير ذلك مما يدعون على ان لا خصوصـية للديوان المعمور في الاصلاحات فان المحاكم الشرعية مطلقا اصبحت عنوان الاهانة وفي حيز عدم الاكتراث بها . فهي في كل الايالة اقـل من محكمة قاضي الصلح والجنـدرمة والبوليس مقرا ......

بل ان محكمة عـاصمة الجنوب صفـاقس الشرعيـة هي في دار عتيـقة من ديـار القبو والمقاصر كانها أسست على عهد ابي زكريـا الحفصي سنـة ٦٢٦ غير انه لا يدرى اين يجلس المجلس للحكم المتركب من بـاش مفتـي ومفتي وقاضي وعدول أربعة هل في القبو والمقاصر ! أم أين تقف الاعوان والخصـوم .

وعليه فهل لا يتألم التونسي اذا شاهد وان السياسة الاستعمارية أتبعته في كل مميزاته اهانة واذلال ثم يمد بصره الى المحكمة الفـرنسية والمجلس المختلط وقصر المجلس البلـدي الضخم الذي أهل لدن يقبـل فيه جلالة ملك الانكليزي فخامة وشموخ.. لذ ولكل ما فات نعيد استلفات نظر معالي وزير العدلية الحازم الى ما ياتي :

١) الحرص على نقلة محكمة الديوان العليا الى مكان آخر يليق بمحكمة الشرع العزيز ولو الى معاوضة التكية الواسعة الارجاء والتي يمكن ان يعلا عليها عند اللزوم مع الاوقاف والميزان العام يتحمل بذلـك العوض .

٢) ايجاد متوظفين على نسبة الشغل المتراكم والمتزايد يوميا لاسيما المحكمة العليا التي تجمع على الابتدائي والاستئنافي والتعقيب وعلى الارشادات الخارجية والنوازل الفردية التي لا تدخل تحت حصر والتقاديم التي يشترط فيها النظر الدقيق.?

٣) الاتيان في الوقت القانوني صباحا ومساءا في كل المحـاكم الشرعية بمنشور وزيري يرسل الى النواب الشرعيين الذي يعلم الكثيـر منهم لا يأتي الى النيابة الى قبل الزوال بنصف ساعة ...

٤) يسن تفقد عـام لمراقبة الحضور والبحث عن كل تاخير في العمل او خلل في السلوك يوجب العتاب والعقاب والقيام به على الوجه المطلوب.

خامسا النظر في الاصدار قرارا يجيز كتب مقال الادعاءات الشرعية لدى عدلين خارج المحكمة المحصور الان في عدولها الذين هم في عدد قليـل للانجـاز والتخفيف . وهذا اضرر فيه .

سادسا التظافر على اتمام المجلة الشرعية التي سار فيها مؤلفها المصلح معـالي الوزير السـالف وشيخ الاسلام اليوم شوطا بعيدا لتكون دستور المحاكم الشرع العزيز عوضا عن انظار فقهاء متشتتة ومتفرقة يتضارب فيهـا الاعتمـاد عند الابرام في الفهم والتطبيق ..

ذلك بعض ما يقدم اليوم لمعاليه وهو القانوني الصميم انقاذا لمحـاكم لها اعتبارهـا لدى الامة التونسية وانها رمز الاستقلال الـذي لم يسمه مباشرة الاستعمار . ما اذا حلت من انظـاره محل التامل والقبول .

قضية شرعيــة

رد فـــعل

ذكر لنا من يهمه فصل هذه القضية البسيطة بتكدر وتلهف ذاكرا وانهـا لم تتصل بحكم رغم نشرها اشهر عديدة لدى فضيلة القـاضي الحنفي الى الان وانهـا رفعت الى الوزارة العدلية ايضا واحيلت الى محكمة النريبة والحـال انها شرعية بحتة ينحصر الطلب فيها اولا في حفظ الزوجية عند صالح امين. ثم التعجيل بالفصل فيهما على الحالتين ابراما او ردا على الوجه الصحيح .

وهو طلب عادل غير عسير المنـال عند كل حاكم يفزع للحق ويؤمن بـان الحق حق يوجب الاتباع والاسراع فيه . لكن رغم شرق الطالبين بريقهم والتصاق السنتهم بلهواتهم هنا وهناك . رغبة منهم في انقاذ اعراض مخدرات من منبت سوء هن فيه الان ومن تحت ادران عجوز قـالوا انها تتجر في الرقيق الابيض بصورة جهريه ويبدها اوراق مدنية هذا العصر عصر الاباحية والتعطيل

فالى جانب الشرع الخالد اقدم هذا الحديث المشوب باستغراب في الوقوع رجاء ان ترى حزما ترحم به الحراير المستـهوات وحشاشة الوالد الباكي المرتجف قلبه من قيل وقـال ومن عرض عائلي سيصاب بالادران !!

وقف الـدجوي

جواب مفتوح الى معالي وزير العدلية الحازم ـ والى القاري الكريم نصه

جناب الهمام الانصف امير الامراء سيدي صالح بن يوسف وزير العدلية التونسية ابقاه الله تعالى وامده بعون منه ءامين

بعد اداء ازكى التحية ومفروض الاجلال والاحترام الذي يوجبه المقام ان عبدكـم والمصحح اسفلـه فقير ربـه بوعيش ابن المرحوم سعيد الدجـوي الناظر والـوصي والمستحق في الوقف المذكور اعلاه يقدم اليوم لعدالتكم اثر استبشار الامة التونسيـة بوزارتكم الجليلة هـاته العريضة المتضمنـة لتشكيه مما لحقه ولحق الـوقف من ظلـم واضطهـاد كـاد ان يشـرف الـوقف على الاضمحلال دخلا ورعـاية وحفظا من ذلك العسف الصادر عن غير تبصر او من دعايات باطلة قد ايدها الغرض وكساها لونا زائفا حل به محل القبـول في الاجراءات التي تخالف نص المحبس وشرطـه على خط مستقيـم .

سيدي الوزير العادل فقد نص المحبس في وقفه ان استحقاق اولاده على شرطـه وان نظارة الوقف لا تكون لغير الصالح من ابنائه (دون الاجنبي) عنه بتاكيد فماراعني وانا الناظر والمستحق الا ورفعت يدي عن التصرف بتسمية مقـدم اجنبي على عموم الوقف بلا علم وبلا موجب وبلا وجـود شكاية من مستحق يشمله النص في الحبس لم يصله استحقاقه . واني من منذ ذلـك التاريخ وانا اشتكي طـالبا تطبيـق نص المحبس وشرطه لا اكثر ولا اقل

ولكن مع الاسف قد ذهبت تشكيـاتي كصرخة في واد غير محدثة ادنى صدى في القبول والاقناع .وان حصول هذا الاعراض عني يظهر وانه كان لتاثير امراة هي ارملة المحبس على بعض متوظفي الوزارة حسب ما يشاع عنها والتي لا حق لها ولا لابنهـا المشروط في استحقاقـه الاتصـال بالوصي نظرا ورعاية وحفظـا حسب نص المحبس المحكوم فيه بالصحة شرعا وموءيدا في نصه بفتاوي من اعلام الشريعة ومدرجا في دفاتر التسجيل العقاري (دفتر خانة) من المحبس نفسه رحمه الله

هذا وان اغرب ما اعرضه على معـالي سيدي الوزير من الاضطهادات المتنوعة التي لا يشك وان منشاها ذلك التاثير * كتوخيه تهمة التدليس في الحبس المشار له تهمـة باطلة * وان اعتباري مشاركا للعدول فيها يظهر وان القصد من تكوين هاته الدعـوى التي تمس كرامة القضـاء والتي لم يظهر من هو المدعي فيها . هو المطل والتطويل والشغبة والاقلاق لا غير

ومن الغريب ايضا هو صدور اذن في توقيف حكم عدلي نهـائي عدده ٤٢٥٥٥ في اخراج المراة المشار لها من عقار حبس سكنته على سبيل الفضل بحجة عدلية قـد قدمت ذلك الحكم لادارة المدينة بوصل عدد «٨٩١٧ مع دفع مصاريف التنفيذ فاجبت ان فضيلة القاضي الحنفي اوقفه فطلبت ارجاع الحكم فاجبت ان فضيلة القاضي اخذه واخبرا

عمدت المراة المحكوم عليها بالخروج الى تسويغ المحل لاجنبي بكراء قدره خمسون الف فرنك ولكن لا ادري هل من نفسها او بسعية المقدم الوقتي المسمى احمدالفلاح الذي هو ايضا سوغ محلا بلا اشهار بنهج طولون بثمن بخس كان يشغله متمسكا فبادله مع مكتري جديد مبادلة سرية حام حولها الشك من ان المقدم المذكور اخذ من المكتري الثاني خمسة واربعون الف فرنك يدا بيد وربما يصح صدق هذا لان المبادلة السرية لا تكون للمكارمة — بل ايضا لمخالفة القانون من وجوب الاشهار في الاحباس واعلام المستحقين –

هذا خلاصة ما اعرضه على معالي سيدي الوزير العادل الذي لا تاخذه في الحق لومة لائم

مستصرخا عدالته لانقاذ هذا الوقف ومستحقيه من دسائس واغراض منشاها ذلك التاثير • الذي امكن اصدار اذن وزارية ثلاثة في قضية واحدة بتباين في المعنى وبتعاقب في الصدور • اذن لفضيلة المفتي الحنفي في محاسبة الناظر والوصي ثم ءاخر لفضيلة القاضي المالكي في الحساب وحصر المخلف ثم اذن ءاخر لفضيلة القاضي الحنفي لجعل مقدم على عموم الوقف ورفع يدي عن نظارة الوقف المتصرف فيه نظارة ووصاية واستحقاقا

رغم ان النصوص الفقهية الشرعية لا تجيز للقاضي التصرف في وقف له ناظره ولو من قبله

لذلك نطلب رفع يد المقدم الذي لايتايد من جانب نص المحبس ولا من النصوص الفقهية ولارتكابه المخالفة في التسويغ الذي وقع منه بلا اشهار فكان خسارة عظمى على الوقف • ولما حام حول اخفائه من الظنون وعدم اشهاره

كما اطلب تنفيذ الحكم العدلي عن المراة الموقوف من فضيلة القاضي الحنفي حسب ادعاء ادارة المدينة

ثم اخيرا اطلب من عدالة سيدي الوزير احالة قضية التقديم المتضرر منه على مجلس شرعي طبق مادة علدد ١٢٢ من مجـة المرافعات الشرعية ولجناب سيدي الوزير سديد النظر ووافر الشكر والسلام من محرره بوعيش ابن المرحوم سعيد الدجوي الناظر والوصي والمستحق •

عيد الاضحى المبارك

غدا التاريخ وهو يوم الخميس يشرق فيه نور عيد الحج الاكبر واليوم الذي يتمم فيه من لب مناسك ركن من اركان الاسلام الخمس بعد الافاضة وذكر اسم الله تعالى فيضحي ويطوف طواف الوداع ثم يزور روضة النور المبين والرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم سائلا منه الشفاعة يوم لا ينفع مال ولا بنون جعله الله مباركا على الامة الاسلامية قاطبة وعلى صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم وكافة امراء البيت الحسيني وعلى قرائنا المسلمين اجمعين ما اتجهوا وجهة التضامن والاتحاد على ما يحفظ دينهم ويعلي شانهم في الحياة

الجزيرة

الجمعية الخيرية

وصل الينا ان الجمعية الخيرية لا زالت تسير سيرا محمودا نحو القيام بما انيط بعهدتها خير قيام

ومن حسن ما صنعته هو ابتكار اشادة بناية بمقر الخيرية مع مدرسة قرءانية حولها لنشر التعليم بين ابناء الفقراء خاصة وللعلوم حسب الميزان وما تجود به همم المحسنين ومن الجدير بالذكر ايضا ان الارض لايواء الخيرية والمدرسة قد تبرع بها المحسن الاجل السيد مصطفى بن عياد وشركاوءه فيها القريب من المركز مع حسن مناخ وقد شرع في البناء والاشادة فنشكر الجميع على صنيع هو برور ورحمة وتثقيف ونشر تعليم

نيابة الاوقاف بجربة

شكى الينا البعض من ايمة الجوامع للصلوات الخمس عن تقاعس النيابة ومطلها في اعطاء مرتباتهم الضئيلة الاشهر التي تربو على الاسبوع عدى مع تردد واتيان الى النيابة من بعد يزيد عن العشرين ميلا وهو عمل يمس كرم النيابة بالجمعية ايضا •

لان المماطلة واتعاب من يعمر مساجد الله بذكره جرم لا يغتفر بينما يرى من يرجع الى الادارة الاخرى يعطى له مرتبه قبل انقضاء الشهر بيوم • فالرجاء من النائب الحازم ان لا يتركنا نعود لذكر ما يمس حزمه وهو في مقتبل تقليد النيابة وله الشكر

جامع الهدى بوادي مليان

قد فاتنا ان نذكر في وقته الاحتفال بوضع الحجر الاساسي لبناء جامع وادي مليان وذلك بحضور الجناب العالي ملك البلاد المعظم ابقاه الله الذي وضع الحجرة الاولى بيده الكريمة وذلك في جمع من الامة عظيم حتى كان الاحتفال فوق ما يتصور سرورا وابتهاجا بالتاسيس

وقد حضر مع الجناب العالي بعض الامراء وثلة من الوزراء ومن لب نداء لجنة الاحتفال من العاصمة ومن قريتي رادس وحمام الانف حيث ان المكان كان يتوسط القريتين وعلى الجانب الغربي من انقار سان جرمان لان هذا الجانب الموالي لقرية مرناق كان يغلب عليه هذا الاسم حتى ان في مقدمة ابن خلدون عند ذكره لمراسي العاصمة التونسية ذكر مرسى لمرناق ثم تسمية القرية لسان جرمان حديثة جدا فلا يحسن في نظرنا اضافة الجامع الى الاسم الشخصي الحديث •

فنشكر الذين سارعوا تشييده وشرعوا فيه من قبل اليوم والذي سترى ماذنته التي سيسمع من اعلاها قريبا ذكر الله والنداء حي على الصلاة حي على الفلاح كما نثني على الهيئة الحازمة الذي باشرت انجازه اولا ثم لا زالت تعمل الى الاتمام والله لا يضيع اجر المحسنين

الكلية الزيتونية

العامرة

ان القضية الزيتونية او المشكلة العظمى لم تزل كما ابتديت ولم يظهر عليها جلاء والحال ان السنة الدراسية على الابواب وكان رجاء الامة ان تفصل قبل هذا الابان حتى يعود لتلك المعاهد عمرانها المتعطش اليه . ولكن مع الاسف ان الحكومة لم تحرك ساكنا من اجله ولا اخذت حتى البعض من المطالب اجراء وتنفيذا يوخذ كعنوان على متابعة تحقيق ستة عشرة مطلبا تدريجيا على اقل تقدير واغرب ما يقال عن مدير المعارف انه امتنع من تسليم بناية ملجا الامومة التونسية للوزارة الكبرى التي عوضت حيال المستشفى الصادقي للغرض نفسه رغم القرار الذي اصدره الديوان الوزاري ليكون كابتداء في الاجابة حيث ان البناية جاهزة تسد فراغ بعض الطلب كتلقي العلوم الرياضية مثلا .

والعجب كيف ساغ لمدير المعارف ان يتظاهر بذلك العناد والاصرار عليه هل هو بمفرده حكومة او انه وعد بتسليمه لجانب آخر مرجح لديه في الاعتبار قد املاه عليه حوز لا يغير وضعية الاستحقاق مهما طال « فاين معالي الوزراء واين ما قرروه »

على ان مدير المعارف هل [لا قدر ما في برنامج الزيتونة الجديد من ادخال لغته اليه الذي يقال ويروى ان زميلا له قديما كان يود ذلك وكاد ان يصل بيده الى مس المجرة مع حضوره في امتحاناته فلم ينجح ولم يصل املا منه ان تضايق لغة القرءان في عرينها فتضعف والهمم في تلاقيها تتدحرج فاتته عفوا فكيف لا يساعد على ارجاع مالنا الينا واسكان روع الطلبة المجدين في تحقيق ما طلبوه وقد كان قبلا اعطى بحمام الانف مدرسة شيدت لتعليم البنات فاعطتها مشيدة كمركز للبوليس من دون تردد ولا وخز ضمير.

بيـــان

من اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري

ذهبت وزارة الكعاك

وخلفتها وزارة جديدة

اردنا ان نعطي لانفسنا الوقت للتروي قبل الاصداع بفكرتنا وان نعرف كيف يمكن للوزارة الجديدة التي قيدت نفسها بما التزمت به ان تنجز « اصلاحات اصولية» إلّا ان الازالة المزعومة للمستشارين قد اضطرتنا للخروج عن موقف الترقب والاحتياط

الوزارة لا تمثل جميع منازع الرأي

ان هذه الوزارة حسبما صرح به المقيم العام اثناء الندوة الصحافية التي عقدها يوم ١٨ اوت ١٩٥٠ « هي حكومة اتحادية تضم ممثلي مختلف منازع الراي العام التونسي » لسنا على وفاق مع م. بيرليي في هذه النقطة لان الحزب الحر الدستوري قائم الذات بهيئاته النظامية

وحين دعي للمشاركة في تشكيل الوزارة الجديدة لم يظهر له ان يلبي الدعوة لذا ترانا تنفي ما تدعيه الحكومة من انها تملك « مساندة الامة » باسرها

ان هذه الحكومة حسب تصريح البلاغ الذي اذاعته يوم ١٧ اوت « تشمل علاوة عن الاعضاء الفرنسيين سبعة وزراء تونسيين . وهي قد تشكلت في نطاق المعاهدات الرابطة بين البلاد التونسية وبين فرنسا وعلى اساس الموافقة التامة لما تضمنه التصريح السفيري الواقع في ١٣ جوان الفارط وستتولى المذاكرات باسم الحضرة العلية في شان التغييرات التاسيسية التي من شانها ان تقود البلاد التونسية حسب مراحل متعاقبة نحو « الاستقلال الداخلي»

بعبور البحر تتغير المبادي والامور

وهل نحن في حاجة لان نذكر بأن المأمورية المنوطة بعهدة المسيو بيرليي حسبما تضمنه الخطاب الذي القاه المسيو شومان وزير خارجية فرانسا هي قيادة القطر التونسي على عدة مراحل لا نحو نيل « الاستقلال الداخلي » بل نحو الاستقلال التام فالشعب التونسي لا يقبل والحالة تلك ان تعوض لفظة « الاستقلال التام » « بالاستقلال الداخلي » لمجرد عبورها عرض البحر الابيض المتوسط .

واردف المقيم العام قائلا تعليقا على بلاغ ١٧ اوت اثناء ندوته الصحافية « لقد حصلنا باتفاق مع الحضرة العلية على القبول الصريح من طرف الذين شاركوا في الحكومة لفحوى الاصلاحات والحدود التي ستنجز فيها – اي بقاء الرقابة الفرنسية التي قد تدخل عليها بعض تحويرات ومرونة وبقاء الاعضاء الفرنسيين بالحكومة »

القانون الدولي والمنطق يؤيدان سيادتنا الكاملة

وليس في الناس من يجهل ان في بلاد حماية داخلة في نطاق الحق الدولي مثل الحماية التونسية ليس للحامي ادنى حق في العمل المباشر

وقد اكد كل من م.م. بارتلمي وفيس وهما من اشهر اساطين القانون الدولي عند استفتائهما في ١١ وفي ١٨ جويلية ١٩٢١ « ان من مستلزمات الحماية احترام السيادة الداخلية للشعب المحمي . اما السيادة الخارجية فان للدولة الحامية نيابة فقط »

لذا نفكر كل التفكير ان السيادة سواء اداخلية ام خارجية هي لنا خاصة ويستحيل علينا ان نؤمن من الوجهة القانونية بوجود سيادة مشتركة بهذه البلاد اي « سيادة تونسية » « وسيادة فرنسية »

وليست الحماية إلّا شبيهة بتقديم شرعي وهل يجوز عدليا وقضائيا ان يستولي المقدم على ادنى جزء من مكاسب منظوره . ويتضح علاوة على ذلك من معاهدة القصر السعيد ان الحماية وقتية . وعلى ذلك فمن المتحتم ان تبارح السلط الفرنسية في يوم من الايام تراب القطر . فكيف يمكن اذن التوفيق بين فكرة الرحيل وبين فكرة السيادة المزدوجة ? . على ان اتفاقية المرسى لم تغير هذه الحالة بل سارت على المنهج لذي سطرته معاهدة باردو اذ ذكرت بفصلها الاول ما نصه « ... سعيا وراء تيسير القيام على الحكومة الفرنسية بواجبات حمايتها الخ ... »

ومن المفيد ان نذكر بهذه المناسبة المناقشة التي دارت في عام ١٩٣٦ بالسفارة العامة بين الماسوف عليه م. فيانو كاتب الدولة بالامور الخارجية اذ ذاك وبين بعض اعضاء اللجنة التنفيذية تلكم المناقشة التي اضطر اثناءها كاتب الدولة المذكور الذي كان من انصار مبدا السيادة المشتركة الى الاعتراف بان السيادة بالبلاد التونسية لا تكون إلّا سيادة واحدة وسيادة تونسية

لكن الوزراء جميعا يقبلون فعلا وقولا السيادة المزدوجة

فقبول الفرنسيين بمثابة وزراء في صلب الحكومة يتالف منه والحالة ما ذكر خرق ليس فقط للسيادة التونسية وللمعاهدات الرابطة بين فرنسا وتونس وللقانون الدولي بل ايضا للمامورية المنوطة بعهدة المقيم العام نفسها

فلا يؤاخذنا م. بيرليي اذا نحن قلنا له بكامل الصراحة انه سالك في هذا الصدد نفس الطريق التي انتهجها من قبله اسلافه وانه اذا اراد مثلما تشير عليه به مأموريته التي هي السير بالقطر التونسي نحو الاستقلال او على الاقل نحو « الاستقلال الداخلي» فعليه ان يسلك طريقا معاكسة لما انتهجه على طول الخط

واغرب من ذلك هو انهم يؤكدون على رؤوس الاشهاد في البلاغ الصادر في ١٧ اوت رغبتهم في ادخال اصلاحات « في نطاق المعاهدات » من جهة ومن اخرى يسددون من اول وهلة طعنة نجلاء في كبد المعاهدات المذكورة .

وهذه النصوص التي يدخلون ضمنها بكل صبابة وهيام ما يعبرون عنه بالعقود المو الية او المعاهدات الصغيرة ..! لم تجر في شان غالبها ادنى مناقشة من قبل وكلنا يعلم كيف تحرر الاوامر ... فلا فائدة ان نطنب في شرح كيفية تحضيرها واسلوب نشرها .

وبالطريقة « البسيطة المرنة » الا وهي طريقة اصدار الاوامر انتهينا الى ما حن عليه الان ...

فيم المفاوضة بعد البت في الاصلاحات بباريس منذ شهر

لقد ذكر المقيم العام في خطابه الذي القاه يوم ١٣ جوان ١٩٥٠ متحدثا عن الاصلاحات المزمع عليها « ان هذه التدابير قد وقع تحضيرها او درسها منذ عدة شهور واني مكلف بمباشرة تطبيقها وعند ما يقع انجازها نبحث معا في جو من حسن النية عن الحلول التي من شانها ادخال تحسينات على نظام السلطة العمومية وسير دواليب الادارة وعند ما يتم تحضير الحلول بكامل العناية المرجوة على الصورة التي كان رسمها سلفي بالنسبة للتحويرات التي ستاتي فانها تعرض على انظار جلالة الملك وانظار حكومة الجمهورية ويقع تطبيقها »

يظهر جليا من هذه البيانات ان المقيم العام كانت مهمته ان يطبق حالا الاصلاحات التي تتالف منها المرحلة الاولى والتي سبق تحضيرها منذ شهور من طرف م. مونس بل ان هذه الاصلاحات كان من المتوقع تنفيذها قبل تأليف الوزارة الجديدة حتى انه اذيع على طريق الصحافة بان ذلك سيكون بمناسبة عيد الفطر كل ذلك قد تبخر في الفضاء فلم يبق الامر الان معلقا بتطبيق اصلاحات مهيئة من ذي قبل بل بالتفاوض مع الوزارة الجديدة في شان هذه الاصلاحات كما لو لم يقع الخوض فيها بالمرة ولم تبرز لعالم الحس اصلا وهذا مما يؤكد لنا ان القوم يريدون ربح الوقت

وفي الحقيقة ماذا سيردون لنا بالاصلاحات المومى اليها :

١ – تقوية متحتمة لجانب ذاتية الحكومة

٢ – فتح مجال الدخول للوظيفة العمومية في وجوه بعض التونسيين مع اشتراط الفنية وفي دائرة امكانيات الميزانية « المقررة من طرف نواب السكان »ومع اشتراط احترام الحقوق المكتسبة احتراما تاما

٣ – اصلاح بلدي

ليت الوزراء وقفوا عند حد ما انكروه على الكعاك

أ) قبل الوزراء التونسيون المهمة الملقاة على عاتقهم بدون ادنى ضمان ولا اي برنامج مع ابقاء المستشارين والكاتب العام وكاهية الكاتب العام والمقيم العام بصفته رئيس مجلس الوزراء على نفس الحالة التي قبلت بها وزارة الكعاك التي كان تبعض من افراد الوزارة الجديدة يشددون عليها النكير مع وجود فرق خطير الا وهو العهد الوزارة الجديدة بصورة قطعية بالمشاركة مع مديرى بعض الادارات الذين اصبحوا وزراء الامر الذي يقر بصفة غير قانونية مبدأ السيادة المشتركة بالبلاد التونسية

حقيقة ان المستشارين – عملا بموجب الامر الصادر في ٧ سبتامبر ١٩٥٠ – قد استبدلوا محلات اقامتهم ، لكنهم لا يزالون مثابرين على مراقبة الوزراء لا داخل الوزارات بل بالكتابة العامة . فهذا اصلاح ... يراد مثلا التخفيف معنويا على الوزراء التونسيين. ولا يمكن اعتباره في الحقيقة اصلاحا لان مراقبة المستشارين انفسهم لا تزال موجودة برمتها

ب) ان الوظيفة العمومية التي كان ينبغي فتحها في وجوه المثقفين التونسيين « في الاجال القريبة جدا » اصبحت في الندوة الصحافية المنعقدة في ١٨ اوت « مسالة عويصة ينبغي تناولها بمزيد الحذر »

الضمان والغرم على من اغتصب حقنا لا علينا

نحن على وفاق تام مع المقيم العام في اعتباره ان كفاءة الموظف وخبرته الفنية لازمتان لصالح الاهالي انفسهم غير انه لا ينبغي تعطيل دخول التونسيين في الوظائف العمومية ببلادهم وتقييد ذلك باعتبارات ترجع لما يسمى بالحقوق المكتسبة اولما يفرضه الميزان مع اننا نعلم حق العلم ان نواب السكان ليس لهم في نفس الامر الواقع فيما يتعلق بالميزان إلّا صوت استشاري والحكومة الفرنساوية هي التي تسيطر وحدها في آخر الامر على تحرير الميزان التونسي .

على انه اذا كان في عزم هذه الحكومة ان تفتح باب الوظيفة العمومية على مصراعيه في وجوه التونسيين فان الوسائل اللازمة لذلك لا يتعذر ايجادها .

إلّا اننا نصطدم بما للسادة الموظفين الفرنساويين من الحقوق التي ينبغي احترامها احتراما تاما »

انا نصرح على رؤوس الملا ان الفرنساويين الذين يشغلون وظائف تصرف انما يباشرونها بغير حق وبغير ما تنص عليه المعاهدات وانه من باب الانصاف الموافق للقانون ان ترجع هذه الوظائف للتونسيين الذين هم اصحابها الحقيقيون .

قد يكون الفرنسيون المباشرون لوظايف تصرف جديرين بالعناية وقد يكون انهم احدثوا عائلة واستوطنوا بلادنا فيكون لهم الحق في ان يطالبوا حكومتهم دون سواها بوظيفة مماثلة لوظفتهم بفرنسا او بغرامة مطابقة لوظيفة التصرف التي يشغلونها في البلاد التونسية بغير حق ولا كتاب منير ضرورة ان الحكومة الفرنساوية او ممثلها بتونس هما اللذان فرضا تعيينهم في تلك الخطة

وما هذا الاحترام لما للموظفين الفرنسيين صغيرهم وكبيرهم من الحقوق المكتسبة إلّا انتهاك لحرمة المعاهدات وللقانون الدولي

ت) يقال ان هناك اصلاحا ثالثا ونعني به اصلاح النظام البلدي سيغمرنا في آخر السنه الجارية

يتبع

وقف المرحوم قاسم بوحجبه

افضى الينا بعض مستحقي الوقف المشار له تذمرا وتشكيا من ان وقفهم قد اصيب بمصيبة تقديم لاجنبي عليه عمومي التصرف فيه من منذ سنتين او اكثر وانهم لا يعلمون لمحصول استحقاقهم مقدار ولا يدرون اين هو اليوم وان يقدرونه حسب قولهم ربما يزيد عن المليون .

ومما ذكروه ان سبب تلك المصيبة هو ادعاء امراتين الاستحقاق في الوقف المذكور من دون نشر قضية يتضح منها مقدار نصيب ذلك الادعاء حتى يحجز نفسه ولا تهم مصيبة التقديم من لا ذنب له... ولذا ان صح هذا وان ايديهم لا تصل الى ما يستحقونه الا بعد انتهاء الدعوى بحكم (وهي لم تنشر)

فسيكون البت ان شاء الله يوم ينفتح في الصور فما عليهم الى قسمة ريح الصبا بينهم ارتزاقا ... فالى المشيخة الجليلة ارفع ما وصل الينا قياما بالواجب الصحفي وعملا بقوله تعالى (فذكر)

وربما رجعنا اليه بعد تحري الصدقة فيه غير اننا لا نمانع من ذكر ما يوشاع حول هذا الشذوذ والارتباك في التصرف هو صادر عمن لا يريد ان يصل بناء صرح الاصلاحات الى مستواه في الوزارة العدلية فرارا من قطع ما اعتاده صيدا في الماء العكر..... فيجب ان صح ان تنتبه له العيون اليقظة من ذوي الشان التي ينطبق عليهم قول المتنبي :

ذكي تظنيه طليعة عينه

يرى قلبه في يومه ما ترى غدا